

أهمية الالتزام بالمعايير البيئية للتعبئة والتغليف بالنسبة للصادرات الجزائرية

د.بوعظم كمال

جامعة سطيف-1-

bouadamkamel@yahoo.fr

أ.سامية سرحان

جامعة جيجل

Samia.serhane@yahoo.fr

ملخص

ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من المصطلحات التي أصبحت شائعة الاستخدام في مجال التجارة الدولية. ومن بين هذه المصطلحات الحماية الخضراء، كما ظهرت المتطلبات والمقاييس البيئية كمطلب أساسي للدول المتقدمة، خاصة دول الاتحاد الأوروبي نحو وارداتها من الدول الأخرى ومنها الجزائر، خاصة منذ دخول اتفاقية التعاون التجاري ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ. وبصدور الأيزو 14000 الخاص بنظام الإدارة البيئية أصبح توافق المنتج التصديري مع هذه المتطلبات من أهم العقبات التي تلوح في المستقبل للصادرات الجزائرية. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات البيئية التي تواجه الصادرات الجزائرية خاصة ما يتعلق بمتطلبات التعبئة والتغليف.

الكلمات المفتاحية: التعبئة والتغليف، التحديات البيئية، الصادرات الجزائرية.

Abstract

In the last time, many terms have emerged, which has become commonly used in the field of international trade. Among these terms is the a green protection, he also appeared environmental requirements and standers as a prerequisite for developed countries, especially the European Union countries about imports from other countries as like including Algeria. Especially since, the entry trade cooperation agreement between Algeria and the European Union take effect. The issuance of ISO 14000 special for environmental management system, Become a product export compatibility with these requirement of the most important that looming in the future of Algeria exports. Therefore, this study sought to highlight the environmental challenges facing Algeria exports, especially with regard to the requirements of the packaging.

Key words: Packaging, environmental challenges, Algeria exports.

مقدمة:

إن الاهتمام بقضايا البيئة والتلوث وكذلك حمايتها يعود لما تحمله من أبعاد اجتماعية وإنسانية. كما أن السياسات والإجراءات البيئية هي دائما مليئة بالمضامين الاقتصادية الهامة في الحاضر والمستقبل. فالتلوث له آثار خطيرة على الإنسان والحيوان والنبات، كما أنه يهدد مقومات التنمية الحالية والمستقبلية، لذا كان لابد من اتخاذ إجراءات واستعمال أساليب وتدابير لحمايتها تجنباً للأضرار وتحقيقاً للأهداف التنموية. إلا أن حماية البيئة ليست بدون تكلفة وإنما لها آثار وانعكاسات اقتصادية هامة وعديدة ومن بين أهم المجالات التي تتأثر بالسياسات البيئية، التجارة الدولية، وفي الآونة الأخيرة أصبحت مواضيع البيئة والتجارة تثير كثيراً من الجدل في أروقة البحوث وصنع القرار خصوصاً في ظل التطورات التي طرأت على المسرح العالمي، والمتمثلة في عمليات تحرير التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات الإقليمية والدولية المرتبطة بذلك وقد تمحور الجدل حول موضوعين أساسيين الأول حول اثر التدفقات التجارية على جودة البيئة والثاني اثر المتطلبات البيئية على التجارة الدولية.

فبالرغم من أن وجود النشاط الإنتاجي والتسويقي الجيد شرط ضروري لقيام النشاط التصديري الجيد إلا أن ذلك شرط غير كاف، فمن الضروري توافر العديد من العناصر التي ترتبط بالنشاط التصديري من القوانين ذات الصلة و الحوافز والمعايير والمواصفات، وكذا المعلومات الخاصة بالأسواق

الخارجية وغيرها من العناصر، مع الأخذ في الاعتبار السياسات الحاكمة للتجارة الدولية ومن هنا فإن دراسة قضية الصادرات الجزائرية يستلزم بالضرورة تناول العديد من الجوانب ذات الأثر المباشر على التصدير للأسواق الخارجية وخاصة دول الإتحاد الأوروبي التي تمثل نحواً من 60 % من حجم تجارتنا الخارجية مثل المتطلبات الدولية للتعبئة والتغليف والتوافق البيئي للصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية. ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة التي تتمحور حول:

ما هي أهم التحديات البيئية للتعبئة والتغليف بالنسبة للصادرات

الجزائرية؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على المحددات البيئية للتعبئة والتغليف على المستوى الدولي خاصة الاتحاد الأوروبي، وإمكانية تأثير ذلك على الصادرات الجزائرية. خاصة أن أغلب المبادلات التجارية تتم مع الأوروبي والمعروف بصرامة التشريعات البيئية في مجال التجارة الخارجية.

فرضيات البحث

يقوم البحث على فرضية أساسية وهي:

*التطبيق العملي للمتطلبات البيئية للتعبئة والتغليف يعتبر من أهم التحديات البيئية بالنسبة للصادرات الجزائرية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الصادرات، حيث أصبحت قضية الصادرات أحد أهم الموضوعات في سلم أولويات دول وحكومات العالم لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . و الجدير بالملاحظة أن قضية الصادرات لم تعد هدف من الأهداف القومية لدول العالم فقط، ولكنها أصبحت قضية يتوقف عليها مستقبل وكيان دوله و حياة شعب . فالصادرات تعنى ببساطة كافة الأنشطة الإنتاجية الصناعية و الزراعية و الخدمية و التسويقية، كما ترتبط بكافة الأنشطة الخدمية و المعلوماتية المحلية و الدولية، و من ثم فإنها تيار متدفق من الأموال بالعملات الأجنبية و التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري، و بالتالي ميزان المدفوعات. و لذلك تعتبر دراسة مختلف التحديات التي تواجه الصادرات من العناصر المهمة للوصول بها إلى مستوى مقبول في ظل المنافسة العالمية، و لعل أهم هذه التحديات ما تعلق منها بالجانب البيئي خاصة معايير التعبئة و التغليف.

وللإجابة على إشكالية البحث و اختبار الفرضية التي يقوم عليها تم تقسيمه إلى ثلاث محاور أساسية هي:

- ✓ الإطار المفاهيمي للمتطلبات البيئية للتعبئة و التغليف؛
- ✓ تحليل هيكل المبادلات التجارية للجزائر؛
- ✓ التحديات البيئية التي تواجه الصادرات الجزائرية؛

أولاً: الإطار المفاهيمي للمتطلبات البيئية للتعبئة والتغليف

لقد حدث تطور كبير في السياسات والإجراءات المتعلقة بعملية التعبئة والتغليف للسلع وتعلق بمواد التعبئة، إعادة استخدامها، إعادة تدويرها، نظام التأمين المسترد، الالتزام بالاستيراد... الخ. وتتطلب القواعد وجوب أن يكون نظام التعبئة ملائماً للأمور السابقة حتى يتسنى السماح بدخول السلع إلى الأسواق. وهذا يعني أن عدم توافر مثل هذه الاشتراطات قد يقف أمام دخولها.

1- تعريف التعبئة و التغليف وردت عدة تعريفات للتعبئة والتغليف وهذا حسب نظرة كل مفكر إلى هذين المصطلحين فمنهم من فرق بينهما ومنهم من ركز على الجوانب المشتركة بينهما. من أهم هذه التعريفات نجد:

أ- مفهوم التعبئة

تعرف التعبئة على أنها: "العملية التي يتم بمقتضاها تجهيز المنتج وتقديمه وفق رغبات المتلقي ووضعه في حيزي حيويه ويحافظ عليه بكامل قواه الأدائية طوال عمره الافتراضي" (محمد حافظ حجازي، 2005، ص121). وهناك تعريف آخر يقول بأنها: "عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تدخل في تخطيط السلعة والمتضمن تصميم أو إنتاج السلعة" (طارق الحاج، 1997، ص104). هذه التعاريف تركز على الجانب الوظيفي للتعبئة باعتبارها جزء من عملية إنتاج وتقديم المنتج إلى المستهلك. وهناك تعريف آخر للتعبئة بأنها: "أول اتصال بين المستهلك والمنتج فهي عنصر يتطلب

الاهتمام الكبير من أجل البيع، في بعض الأحيان تعد التعبئة عامل اختيار المنتجات كالعطور مثلا، فالتعبئة تشخص المنتج، ناقل هذا الاتصال، وعلى هذا الأساس يجب أن تكون مصممة بطريقة تجلب انتباه المستهلك ودفعه للشراء" (Med). (Seghir,1998,p125).

ب- مفهوم التغليف

يعرف التغليف على أنه: "ضمان حماية المنتج ووسيلة نقل، حلية التسويق (parure)، ورهان بيئي، بل هو أكثر من ذلك حيث أصبح يرفع من قيمة المنتج، وصار هو الجزء الأساسي في عملية التدوير." (conseil national d'emballage,2000) هذا التعريف ركز على البعد البيئي لعملية التغليف، إضافة إلى حماية المنتج واعتبار التغليف جوهر عملية التدوير. كما عرفه كوتلر على أنه: "مجموعة النشاطات المرتبطة بتصميم وإنتاج غلاف السلعة" (Philip kotler ,2006,p453).

من خلال التعاريف السابقة للتعبئة والتغليف، فإننا لا نستطيع التفرقة بينهما نظرا للارتباط الكبير بين هذه المفاهيم وذلك لأنهما متقاربان في المعنى إلى حد ما. وكل من التعبئة والتغليف تتمحور حول مفهوم واحد وشامل والمتمثل في مصطلح: packaging. وهو مصطلح حديث ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية وليس له أي مرادف بالنسبة لبقية اللغات وهو يجمع بين

التعبئة (conditionnement) والتي تمثل أول حاوي للسلعة وبين التغليف (emballage) والذي يمثل الحاوي الخارجي للسلعة (Joel Calvelin, 2004, p125)

2-الاعتبارات البيئية للتعبئة و التغليف

لقد أصبحت السلامة الصحية وحماية البيئة من أهم الشروط الأساسية في صناعة الغلاف ويجب اتخاذ هذه الاعتبارات عند تصميم الغلاف فأصبح الجانب الايكولوجي له تأثير كبير على المستهلك في عملية الشراء، ولهذا وضعت عدة قوانين ومقاييس لتنظيم عملية الإنتاج والحفاظ على المحيط من خطر النفايات الصناعية والمنزلية. حيث أصبحت الأغلفة تمثل % 50 من حيث حجم النفايات و% 30 منها هي نفايات منزلية، وهي في تزايد بسبب ارتفاع عدد السكان وزيادة معدل الاستهلاك (الموسوعة الحرة). لهذا أصبح على الصناعيين تصميم غلاف ايكولوجي لحماية المحيط واستعمال مواد أقل تلويثا واستبدالها بمواد قابلة لإعادة التدوير. كما يقتضي التسويق البيئي كمدخل حديث للتسويق أن يراعى عند إنتاج المنتجات وتغليفها أن تكون صالحة للاستهلاك البشري من جهة، وغير ملوثة للبيئة المحيطة من جهة أخرى.

كما أصبح الغلاف والعبوة من أهم المشاكل البيئية، ويؤدي إلى التلوث وانتشار الغازات السامة نظرا لتزايد حجم النفايات خاصة المنزلية، لدى أصبح على الغلاف أن يفي بالمتطلبات والمعايير الصحية والوقائية ومعايير النظافة و القيود المفروضة على المنتج.

3-التشريعات العالمية البيئية للتعبئة و التغليف

منذ تسعينات القرن العشرين باشرت العديد من دول العالم وخاصة الدول الأوروبية بوضع تشريعات خاصة وملزمة للمنتجين المحليين أو للمستورادات من المواد والسلع تتعلق بالحفاظ على البيئة، كما عملت حكومات تلك الدول إلى ترحيل هذا الموضوع من القطاع العام إلى القطاع الخاص مع تشديد الرقابة على تنفيذ تلك التشريعات والقوانين، وتم الطلب من منتجي مواد التعبئة والتغليف تخفيض وزنها وحجمها والتأكد على إعادة استخدام تلك المواد. وألزمت تلك القوانين المصنعين على وجوب تصنيع العبوات من مواد غير ضارة بالبيئة وتوفير حماية كافية للمنتجات لضمان تسويقها بحالة جيدة مع وجوب إعادة استخدامها قدر الإمكان بصورة ملائمة أو وجوب إعادة تدويرها مرة أخرى. وحددت تلك القوانين والتشريعات قوائم بأنواع العبوات المستخدمة والتميز بين أنواع العبوات وتحديد المستخدمة للشحن والبيع المباشر.

وبعد صدور سلسلة مواصفات الايزو 14000 التي تعنى بإدارة البيئة. أصبح لزاما على منتجي العبوات ومستخدميها الالتزام بمتطلبات هذه المواصفة التي تحدد نوعية العبوة لكل سلعة مع إيضاح كامل بالبطاقة التعريفية لكيفية التعامل مع هذه العبوات بعد استخدامها بطرق تحافظ على سلامة البيئة. ومن شروط هذه المواصفة الالتزام بوضع العلامات التوضيحية (Eco labelling) بغية الاستفادة من العبوات المسترجعة. إما على

- شكل إعادة التدوير أو التخلص منها بالطرق العلمية الصحيحة التي تراعى البيئة وأدناه الاشتراطات الخاصة بالعبوات:(سعيد فلاح جبر، 2006، ص40)
- أن تكن مصنوعة من مادة قابلة لإعادة الاستعمال أو إعادة التصنيع أو يسهل التخلص منها دون إحداث أي ضرر بالبيئة؛
 - أن تكون مصنوعة من مادة مطابقة للمواصفات الصحية ولا تترك أي أثر ضار أو تلوث على المادة المعبأة أو المتعاملين مع العبوة؛
 - ضرورة عدم تأثرها بظروف التخزين والتحميل المناسب؛
 - أن تحمل العبوة البطاقة التعريفية متضمنة اسم المادة، والصنف، والعلامة التجارية والمكونات والمضافات، والوزن القائم والصابني، والحجم، والعدد ودرجة الجودة، وشروط التخزين، وموسم الإنتاج، وتاريخ التعبئة وتاريخ الصلاحية، وبلد المنشأ ومنطقة الإنتاج، وعلامة مراقبة التسويق واسم المنتج وعنوانه؛
 - أن تحمي المادة المعبأة من التلوث والتلف؛
 - أن تكون العبوة نظيفة وخالية من أي مواد غريبة؛
 - كتابة البيانات على العبوة بلون ثابت غير قابل للمحو، وسهل القراءة؛
 - يمكن تمييز الدرجات بواسطة الألوان المميزة لكل درجة،
 - أن تكون خالية من الزوائد التصنيعية و سهلة التنظيف؛
 - أن تحتوي على فتحات جانبية تستعمل كمقبض لتسهيل عملية الترحيل و التداول؛

- أن تكون العبوة غير قابلة للانزلاق أفقيا وراسيا عند صفها؛
- أن يستعمل البولي إثيلين عالي الكثافة لصناعة الصناديق المستخدمة لتعبئة الخضروالفاكهة؛
- أن تتحمل العبوة ضغطا عموديا لا يقل عن 150% من وزن العبوات على مساحة السطح العلوي الكلي؛
- أن تحتوي العبوة على فتحات على الجانبين لا تقل مساحتها عن 10-15% من مساحات الجانبين من أجل التهوية، وألا تقل عن 5% ولا تزيد عن 10% في المساحة عن أرضية العبوة موزعة بشكل متجانس على جميع التسطح؛
- أن لا يحدث تشوه ظاهر في العبوة عند إسقاطها مملوءة بالسلعة على سطح أملس صلب أفقي لخمس مرات من ارتفاع أقصاه 26 سنتمتر بحيث لا يزيد عدد مرات السقوط عن مرتين لكل حافة؛

ثانيا: تحليل هيكل الصادرات الجزائرية

سوف نتعرض في هذا العنصر إلى تحليل تطور النتائج الكلية للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر المتمثلة في تطور التجارة الخارجية من جانب الصادرات، والبنية السلعية للصادرات، ثم بنية التوزيع الجغرافي لها ومعرفة الاتجاهات التي اتخذتها هذه البنية.

1-تطور المبادلات التجارية الخارجية:

للاقتصاد الجزائري خاصية معروفة وهي انه اقتصاد ريعي أي يعتمد على مداخيل البترول بنسبة كبيرة جدا ولذلك عند دراسة تطور حجم التبادلات الخارجية يتم تقسيمها إلى الصادرات من المحروقات والصادرات خارج المحروقات والواردات والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول 01:تطور التجارة الخارجية للفترة2005-2014(القيمة بمليون دولار أمريكي)

*2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2810	2014	2062	2062	1526	1066	1937	1332	1158	1099	الصادرات خارج المحروقات
60146	62 960	69804	71427	55527	44128	77361	58831	53456	43937	الصادرات المحروقات
62 956	64 974	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	45 036	جمالي الصادرات
58 330	55 028	47490	47247	40473	39294	39479	27631	21456	20048	الواردات
4 626	9 946	24376	26242	16580	5900	39819	32532	33157	24 989	الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك
CNIS.(*نتائج مؤقتة)

من خلال الجدول نلاحظ تدبب في حجم الصادرات أما الواردات فسجلت ارتفاعا من سنة إلى أخرى هذا أدى إلى تدبب في الميزان التجاري رغم تسجيله للفائض خلال هذه الفترة. لقد حققت الجزائر خلال سنة 2014 فائضا تجاريا قدره 4626 مليون دولار. وقد بلغت قيمة الصادرات 62956 مليون دولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة 4,47% و أما بالنسبة للواردات، بلغ أنهم 58 330 مليون دولار، مقابل

55028 مليون دولار في عام 2013، مما يدل على زيادة بنسبة 6%، وفقا لإحصاءات المجلس الوطني للمعلومات الإحصائية. نال البترول الحصة الأكبر من صادراتنا للخارج خلال 2014 بحصة من 95.54% من إجمالي حجم الصادرات وذلك بانخفاض قدره 4.47% مقارنة مع سنة 2013. أما الصادرات خارج المحروقات، فلا تزال هامشية، ب 4.46% فقط من حجم الصادرات الكلي ما يعادل 2.81 مليار دولار، سجلت زيادة قدرها 39.52% مقارنة بسنة 2013.

2- تحليل البنية السلعية للصادرات الجزائرية

إن تحليل بنية المبادلات الخارجية للجزائر مع العالم الخارجي من شأنها العمل على تحديد طبيعة المنتجات في شكل مجموعات سلعية حيث يكون للجزائر ميزة تفوق نسبي فتقوم بتصديرها، وتلك التي يكون لها ندرة نسبية فيها فتعمل على استيرادها، ومن ثم معرفة اتجاهات تطورها حيث يمكننا الوقوف عند طبيعة النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 02: البنية السلعية للصادرات خلال الفترة 2014-2005

(القيمة بمليون دولار أمريكي)

*2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	مجموعة المستخدمين
323	402	315	355	315	113	119	88	73	67	المواد الغذائية
60 146	62 960	69804	71427	55527	44128	77361	58831	53429	45094	الطاقة وزيوت التشحيم
110	109	168	161	94	170	334	169	195	134	المواد الخام
2 350	1458	1527	1496	1056	692	1384	993	828	656	نصف المنتجات
2	-	1	-	1	-	1	1	1	-	معدات التجهيز الفلاحية
15	28	32	35	30	42	67	46	44	36	معدات التجهيز الصناعية
10	17	19	15	30	49	32	35	43	14	السلع الاستهلاكية
62956	64 974	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	46001	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك (CNIS).*

نتائج مؤقتة

تتمثل السلع المصدرة خارج المحروقات أساسا من المنتجات شبه المصنعة التي تمثل حصة 3.73% من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 2.35 مليار دولار أمريكي. تليها المواد الغذائية حيث شكلت حصة بلغت 0.51%، أي 323 مليون دولار، الواردات الإجمالية بحصة بلغت 0.18%، أي بحجم 110 مليون دولار أمريكي، و أخيرا المعدات الصناعية و السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 0.02%.

3-تحليل بنية التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

سنحاول القيام بتحليل التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية الجزائرية حسب المناطق والدول (الأكثر أهمية) ولتسهيل عملية التحليل سنقوم بالتركيز على الزبائن الأوائل الذين تتعامل معهم الجزائر في مجال التصدير. كما يفيدنا هذا التحليل في معرفة التحديات التي تواجه الصادرات الجزائرية.

الجدول رقم(3):مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الجزائرية

مؤشر التركيز الجغرافي (%)						السنوات
الأمريكيين	دول المغرب العربي	الدول الإفريقية	الدول العربية	الدول الآسيوية	الدول الأوروبية	
30,9	1,1	0,1	1,4	2,4	64,1	2003
32,6	1,4	0,1	1,6	2,5	59,6	2004
35	0,9	0,1	1,3	2,5	59,9	2005
38,3	3,4	00	1,1	3,4	56,3	2006
42,2	1,3	1,1	0,8	7,1	47,2	2007
34,4	2	0,5	1	5,8	56,2	2008
32,4	1,9	0,2	1,2	7,8	56,3	2009
34	2,2	0,1	1,2	7,4	54,9	2010
32,5	2,2	0,2	1,1	7,4	56,7	2011
28	2,9	0,1	1,3	7,7	59,9	2012

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني

للإحصاءONS

نلاحظ من خلال الجدول نلاحظ أن التركيز الجغرافي للصادرات الجزائرية في الدول الأوروبية، لأن أكثر من 97% هي محروقات وأوروبا تمثل المستورد الأول. كما أننا نلاحظ أن الأمريكيين تشكلان التوجه الجغرافي

الثاني للصادرات. إن عدم تنوع الصادرات الجزائرية أثر على تنوعها الجغرافي، ما يجعل الاقتصاد الوطني المعتمد على التجارة الخارجية في وضعية تبعية تامة لاقتصاديات الدول الأوروبية والأمريكية. فأي أزمة تنجر عنها تبعات كبيرة على الاقتصاد الجزائري، كما أن هناك تأثير سياسي واجتماعي تفرضه الدول المستوردة على مراكز القرار جراء هذه التبعية. ونعتقد أن الحل الأمثل هو تنوع الصادرات وتوزيع جغرافي شاسع للتجارة الخارجية.

من خلال تحليلنا لهيكل الصادرات الجزائرية والتوزيع الجغرافي لها، يمكن القول أن الصادرات الجزائرية تواجهها تحديات كبيرة، في ظل التغيرات العالمية المتسارعة، وخاصة تزايد الاهتمام العالمي بالبيئة. وفي هذا الإطار يمكن القول أن الصادرات من المحروقات اقل تأثراً بهذا الاهتمام وذلك بسبب تصديرها خام، أي لا توجد قيود على هذا النوع من الصادرات. أما الصادرات خارج المحروقات فتواجهها مجموعة من التحديات خاصة التصدير نحو الاتحاد الأوروبي المعروف بصرامة السياسات البيئية وبالخصوص اتجاه صادرات الدول النامية.

ثالثاً: التحديات البيئية التي تواجه الصادرات الجزائرية

من خلال دراستنا لهيكل الصادرات الجزائرية سابقاً توصلنا إلى أن أهم مستورد للجزائر هي دول الاتحاد الأوروبي والتي تتميز بصرامة السياسات البيئية وبالتالي من المهم دراسة التحديات التي تواجه المصدرين الجزائريين

من الجانب البيئي بشكل عام ومتطلبات التعبئة والتغليف على وجه الخصوص.

1-نظم ومعايير الإدارة البيئية

تركز نظم ومعايير الإدارة البيئية على الأدوات داخل الشركة، والتي تهدف لتوجيهه أو إعادة توجيهه المنظمة وإجراءاتها وعملياتها إلى تحقيق التحسن في الأداء البيئي المنشود. ويركز هذا الدليل على المعايير الجديدة لنظم الإدارة البيئية:

- معيار الايزو 14001 نظم الإدارة البيئية.

- النظم الأوروبية للمراقبة والإدارة البيئية (EMAS).

- نظام تحليل مخاطرة التحكم في النقاط الحرجة HACCP.

أولاً: معيار الايزو 14001 لنظم الإدارة البيئية: يهدف معيار الايزو 14001 إلى منح الشركات كافة الأشكال والأحجام مع العناصر الضرورية لإدراج (تقديم) نظام إدارة بيئي والذي يمكن دمجها في سياسات المشاريع لتحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية. ويميز المعيار بين هدفين رئيسيين (مختارات من دليل التجارة البيئية، ص41):

- التوافق مع تشريع و مطالب الشركة.

- التطوير المستمر لنظام الإدارة البيئية و بالتالي الأداء البيئي للشركة.

وبالرغم من أن معيار الايزو 14001 يحدد المتطلبات العامة لنظام الإدارة البيئية إلا انه لا يتضمن معيار الأداء البيئي. وقد أصبح باستطاعة الشركات

ترخيص نظام الإدارة البيئية الخاص بهم وفقا لمعيار الايزو 14001 منذ نهاية عام 1996 .

يلاحظ أن نظام الإدارة البيئية ليس عملية تبدأ وتنتهي ولكنها عملية مستمرة والتنفيذ الدوري لهذا النظام من الإدارة يجب أن يؤدي لتطوير مستمر للأداء البيئي للشركة. وهو ما يتم مراجعته بواسطة هيئة منح شهادات خارجية على أسس منتظمة كل ستة أشهر كما تحدد هذه الهيئة إذا ما كان يجب سحب الشهادة أم لا.

ثانيا: النظم الأوروبية للمراقبة والإدارة البيئية (EMAS): نتيجة اختلاف الاهتمامات على النطاق الأوروبي الأوسع، تسود فكرة عامة وفقا لبرنامج العمل البيئي الأوروبي أن الاهتمام بالبيئة يجب أن يأتي في المقام الأول من الصناعة. وقد أعطت المفوضية الأوروبية إحدى لجانها وهي اللجنة الأوروبية لتطبيع الإنتاج والمعايير الأوروبية تفويض لإعداد النظام البيئي للمراقبة والإدارة البيئية، وقد أصبحت الدول الأوروبية قادرة على المشاركة في ال EMAS منذ عام 1995 والهدف من ال EMAS هو جعل المشروعات الصناعية تهتم بالبيئة كجزء مكمل لمشروعاتها على أسس تطوعية، وبالتالي تعزيز التطوير المستمر للأداء البيئي للأنشطة الصناعية، وهذا يجب أن يحدث من خلال (مختارات من دليل التجارة البيئية، ص42):

- إنشاء وتنفيذ السياسات البيئية والبرامج ونظم الإدارة بواسطة الشركات؛
- التقييم النظامي والدوري والهادف لأداء مثل هذه العناصر؛

- منح المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي للعامّة.

المبدأ الرئيسي هو أن تتحمل الصناعة ذاتها مسؤولية التحكم في الآثار البيئية الناتجة عن أنشطتها. والمتوقع هو أن تستخدم الشركات الإبداع والمهارات في تقليل العبء البيئي وهو ما سيكافئها عليه السوق في شكل مبيعات أكثر. ويلاحظ انه بمجرد التحقق من نظام الإدارة البيئية وفقا للEMAS فإن المواصفة تكون مقيدة بالشركات الصناعية التي أساسها الاتحاد الأوروبي ومن ثم فهي غير صالحة للتطبيق في الدول النامية إذا لم يقوموا بإجراء تسهيل الإنتاج من خلال الاتحاد الأوروبي. وبالرغم من ذلك فلا يمكن للشركات من خارج الاتحاد الأوروبي الحصول على علامة ال..EMAS

ثالثا: نظام تحليل مخاطر نقاط التحكم الحرجة (HACCP): تم تطوير نظام ال HACCP في الستينيات لأغراض الفضاء الجوي في الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد قام الاتحاد الأوروبي بإصدار قرار بشأن صحة المواد الغذائية (43 EC//93) حيث تم تقديم نظام ال HACCP كوسيلة ضرورية للتأكد من توافق الصناعات المتعلقة بالسلع المصنعة والأغذية مع المواصفات الموضوعية طبقا لقرارات الاتحاد الأوروبي. وبجانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، يتم عقد العديد من المناقشات فيما يتعلق بنظام ال HACCP في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة كوداكس.

يشترط قرار الاتحاد الأوروبي بشأن صحة المواد الغذائية (93/ 43 EC) والذي تم تفعيله في 1 يناير 1996 الأتي: "تقوم الشركات الغذائية بتحديد

أوجه أنشطتها والتي تتعلق بسلامة الأغذية والتأكد من وضع وتطبيق ومراجعة والمحافظة علي إجراءات السلامة الملائمة طبقا لنظام الـHACCP" ويلتزم كافة مصنعي السلع الغذائية قانونا بالالتزام بتطبيق نظام الـ HACCP أو ضرورة العمل به .ويتم تطبيق نظام الـ HACCP على الشركات التي تقوم بتصنيع وتعبئة ونقل وتوزيع أو تجارة المواد الغذائية. ويتم إجبار تلك الشركات على فهم المخاطر المحتملة التي قد تصاحب عملية إنتاج السلع الغذائية في كل المراحل بدء من النمو والتصنيع والتوزيع وحتى نقطة الاستهلاك.(مختارات من دليل التجارة البيئية،ص47).

3-2-متطلبات السوق الأوروبية نحو التعبئة والتغليف وإدارة المخلفات

أصدرت السوق الأوروبية إصداراتها في مجال التعبئة والتغليف وإدارة المخلفات حيث بدأت بالفعل نفاذ بعض التشريعات الخاصة بالتعبئة والتغليف في الدول الأوروبية استنادا إلى معايير البيئية ومتطلبات إدارة المخلفات بينها. هذا وقد أصدر الإتحاد الأوروبي الدليل الإرشادي للتعبئة والتغليف ومخلفاتها في عام 1994

و يهدف إلى (إبراهيم حسن أحمد، 2004، ص12):

- تعبئة وتغليف المنتج المصدر بشكل مقبول بيئيا وبما يتوافق مع سياسات إدارة المخلفات في الأسواق المستهدفة خاصة في ظل تسهيل إعادة الاستخدام وتدوير المخلفات والاسترجاع لتقليل مخلفات التعبئة والتغليف إلى أدنى حد ممكن.

- تقييد استخدام المعادن الثقيلة ضمن المواد المستخدمة في التعبئة والتغليف
وهي:

الرصاص والكادميوم والزرنيق وسداسي الكروم وبحيث يكون الحد الأقصى
المسموح به لتركيزات هذه المواد كما يلي:

- 600 جزيء ضغط على الملي اعتبارا من 30 جوان 1998؛

- 250 جزيء ضغط على الملي اعتبارا من 30 جوان 1999؛

- 100 جزيء ضغط على الملي اعتبارا من 30 جوان 2001؛

وبالنسبة لاستعادة المخلفات فيلتزم كل منتج أو مستورد اعتبارا من جويلية
2001 باسترجاع نسبة تتراوح بين 50-60% من مواد التغليف التي أدخلها
السوق عن طريق التدوير أو التحليل الكيميائي أو الاستخلاص الحراري على
ألا تقل نسبة المواد المعاد تدويرها عن 25-45% من المواد التي تدخل السوق
ويحد أدنى 10% لكل مادة على حدة .

وأهم الضوابط العامة التي يضعها الدليل الأوروبي في شأن تصنيع وتركيب
واسترجاع مواد التعبئة والتغليف والتي يلتزم بها المنتجين والمستوردين اعتبارا
من 1998 والتي سوف ينتقل تأثيرها لمصدري الدول النامية ومنها الجزائر ما يلي:
أ- يحظر استخدام المكونات السامة وما نحوها من مادة خطيرة من رماد وعوادم
وإنبعاثات في تصنيع العبوة وسواء كانت في حالة عبوات النقل أو عبوات البيع؛
ب- ضمان مستوى ضروري من السلامة و الصحة والأمان في تصميم العبوة بما
يحقق سلامة المستهلك؛

ج-ينبغي أن تكون العبوة منتجة ومتداولة على نحو يسمح بالتدوير أو إعادة الاستخدام أو الاسترجاع مع تحجيم الأثر البيئي على الصحة وعلى الأفراد القائمين بالعمل؛

د-ينبغي أن تصنع العبوات بحيث تحتوى على نسبة معينة من وزنها كمواد قابلة للتدوير، وهذه النسب تختلف من مادة إلى أخرى كالزجاج والصفائح والألمونيوم والورق المقوى والكرتون والمواد التركيبية والتغليفية، و المبدأ في هذه الضوابط هو نظام إرجاع العبوات للمستورد وبحيث يتولى استيفاء هذه الشروط وهو ما يعني انتقال العبء للمصدر الأجنبي.

الخاتمة:

بعد أن كان اهتمام المستوردين منصبا على كيفية الحصول على منتجات ذات جودة عالية بأسعار منخفضة، تغير الوضع الآن كثيرا فبالإضافة إلى اهتمام المشتري بالجودة والسعر أصبح هناك بعدا جديدا تمت إضافته إلى هذه المتطلبات ألا وهو البعد البيئي والذي أخذ في الازدياد بمرور الوقت، حتى أنه أصبحت المتطلبات البيئية الآن بمثابة جواز المرور لأي منتج - أو خدمه - يتم تداوله في الأسواق العالمية. و من خلال دراستنا للتحديات البيئية للصادرات الجزائرية، يمكن القول أن الجزائر أمامها تحديات كبرى في ظل تزايد استعمال المعايير البيئية في مجال المبادلات التجارية الدولية وبالتالي لابد أن تكون السياسات البيئية جزءاً متكاملًا من السياسة الاقتصادية.

اختبار فرضية الدراسة

من خلال تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية وجدنا أن أكثر من 60% منها متوجهة إلى الاتحاد الأوروبي، هذا الأخير المعروف بصرامة تشريعاته البيئية. ومن خلال دراسة مختلف المعايير البيئية على مستوى الاتحاد الأوروبي وجدنا انه يفرض مجموعة من الاشتراطات على المنتجات بشكل عام وعلى طريقة تعبئة وتغليفها على وجه الخصوص. وعليه تعتبر المتطلبات البيئية للتعبئة والتغليف من أهم التحديات التي تلوح في الأفق بالنسبة للصادرات الجزائرية.

النتائج:

من خلال الدراسة التحليلية للتحديات البيئية التي تواجه الصادرات الجزائرية توصلنا إلى النتائج التالية:

➤ إن غالبية صادرات الجزائر تتجه إلى السوق الأوروبية و دول منظمة التعاون والتنمية، والتي تطبق قيود بيئية نحو وارداتها من الدول الأخرى. حيث تعتمد كقيد غير جمركية في ظل تحرير التجارة؛

➤ إن التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية تتركز على المحروقات بنسبة تفوق 95%. وهذا مايدل على ضعف التصدير خارج المحروقات رغم السعي إلى ترقيتها من طرف الدولة الجزائرية؛

➤ أن صادرات الجزائر سوف تتعرض لمنافسة شديدة خلال السنوات القادمة خاصة مع التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية والسعي

للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتوجه الدول المتقدمة نحو واستخدام الاشتراطات والمتطلبات البيئية كقيود، إذا استمرت الأوضاع الحالية لهيكل الصادرات السلعية الذي تهيمن عليه المواد الأولية مع استمرار الاعتماد على واردات التكنولوجيا وإهمال المتطلبات البيئية المستخدمة في المنتج؛

➤ الاتجاه في السنوات الأخيرة نحو تحفيز التصدير مع حماية البيئة و ذلك من خلال تدليل العقبات التمويلية والإجرائية أمام الشركات المصدرة، والاهتمام بوضع إستراتيجيات تسويقية فعالة.

التوصيات: على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن وضع بعض التوصيات بالنسبة للصادرات الجزائرية، وخدمة لأهداف الدراسة:

➤ ضرورة العمل على بناء قواعد بيانات خاصة بالتعبئة والتغليف والمتطلبات البيئية والأدلة الإرشادية والمواصفات القياسية الخاصة بالتعبئة والتغليف ومخلفاتها بالأسواق الخارجية؛

➤ العمل على توفير المعلومات الخاصة بأفضل تقنيات ووسائل التعبئة والتغليف في الأسواق المختلفة و إعداد دراسات وتقارير فنية متخصصة في هذا الشأن؛

➤ مراعاة الاشتراطات البيئية في اختيار مواد العبوات من حيث القابلية للاسترجاع، والتدوير وإعادة الاستخدام بما يتوافق مع المتطلبات والمعايير البيئية العالمية.

المراجع

1. إبراهيم حسن أحمد، أهمية المتطلبات الدولية للتعبئة والتغليف بالنسبة للصادرات المصرية، وزارة التجارة الخارجية، مصر، 2004
2. الديوان الوطني للإحصاء
3. المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء التابع للجمارك
4. طارق الحاج وآخرون، التسويق من المنتج إلى المستهلك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1997
5. فلاح سعيد جبر، الحفاظ على البيئة ومنظومة التعبئة والتغليف العربية للمنتجات الغذائية واقعا ومرتجى، اتحاد الصناعات الغذائية، 3-5 أبريل، 2006
6. محمد حافظ حجازي، التسويق، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2005
7. مختارات من دليل التجارة البيئية، التحديات البيئية للمصدرين إلى الاتحاد الأوروبي، ترجمة وحدة المشاركة الأوروبية وقطاع الاتفاقيات التجارية، وزارة التجارة الخارجية المصرية
8. Clavelin Joel et PERRIER Olivier, pratique du marketing, 2ème édition, berti édition, Alger, 2004,
9. Emballage, conseil national d'emballage: 100miliards d'emballage étude, conference-socio vision, France, 2000,
10. Kotler Philip & autres, Marketing management, 12ème édition, Paris: Pearson Education France, 2006,
11. Med SEGHIR, marketing, edition Berti, Algérie, 1998,